

معادية لروسيا، وهو ما يُعدّ تهديدًا خطيرًا لهذه الدول. ومن المذكور أن القوات التي تقاتل في الجيش الروسي لديها احتمال أقل للعودة إلى بلدانها بسبب الدعم الروسي، ويمكن أن يتم دمجهم في الجيش الروسي. في الوقت نفسه، من الممكن أن يتم توظيف هذه المجموعات كقوات مقربة من أوكرانيا في روسيا (قوات تسلسل أوكرانية للتخريب في روسيا).

رؤية لتشكيل اتحاد دفاعي

طالما لم تشهد آسيا الوسطى زيادة ملحوظة في مستوى التكامل السياسي، وأن الترابط الاقتصادي المتبادل أقل من الاعتماد على القوى الإقليمية مثل الصين وروسيا، فإن تشكيل اتحاد دفاعي مشترك يبدو في الواقع بعيدًا عن الواقعية وغير عملي. لا تزال دول آسيا الوسطى تواجه مشكلات في مسائل أسط مثل الجمارك أو الحدود، وفي الوقت نفسه هناك بعض التحديات الأمنية فيما بينها. من هذا المنظور، فإن تشكيل اتحاد دفاعي فوري وانفجاري أمر غير متوقع. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض السلوكيات الأمنية العملية للحكومات الإقليمية، كما شاهدنا في احتجاجات كازاخستان في يناير ٢٠٢٢، تُظهر أنه في مجال الأمن يمكن لهذه البلدان أن تكون أكثر مرونة. لذلك، يبدو أن طرح هذه الفكرة هو جزء من "عملية" وليس "وضع" يتم تحقيقه. وعلى هذا الأساس، مع إنشاء حوارات حول تعميق التعاون الدفاعي، يمكن أن يكون التشارك الاستراتيجي في مجال القضايا الدفاعية والعسكرية أحد المخرجات القصيرة الأجل لهذا الحوار. الفرق الكبير بين المشاركة الاستراتيجية والتحاليف في المجال الدفاعي هو انخفاض مستوى الالتزامات فيها والتركيز على السياق.

من ناحية أخرى، يجب الانتباه إلى أن الفهم المشترك للتهديدات الدفاعية هو نقطة البداية لتشكيل هذا الاتحاد الدفاعي. لذلك، على اعتبار تحقق التهديدات الناشئة (التي سبق شرحها) يمكن النظر في تشكيل سريع لهذه الآلية الأمنية والدفاعية المستقلة. في الوقت نفسه، الوجه الآخر لهذه المشاركة أوالاتحاد الدفاعي هو مصالح القوى الإقليمية والدولية. الواقع هو أن الإطار الحالية في المنطقة، على الرغم من وظائفها المناسية، تعمل بشكل رئيسي لصالح مصالح القوى الكبرى، مما قد يؤدي إلى إثارة القوى المنافسة. من هذا المنظور، فإن أهم المنافع قصيرة الأجل في تشكيل هذا الاتحاد أو المشاركة الاستراتيجية في المجال الدفاعي والعسكري قد تكون الاستقلالية النسبية لهذه البلدان، خاصة عن روسيا. ومع ذلك، فإن عائقًا كبيرًا هو المنظمات الأمنية والدفاعية الإقليمية ومنظمة مثل معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة الدول التركية ومنظمة شنغهاي للتعاون. لا يمكن لهذا الاتحاد أو المشاركة الاستراتيجية المنافسة مع هذه المنظمات، خاصة في مواجهة اللاعبين الأضعف في المنطقة. لذلك، فإن هذا الموضوع لا يزال بعيدًا عن الواقع دون استخدام موارد كبيرة.

من التهديدات الناشئة في المنطقة هي ظهور بؤر أولية لجماعات "النازية الجديدة" ذات محورية معاداة الروس، وشبكة المنظمات غير الحكومية الغربية تُعدّ دعمًا خفيًا لهم



في ظل التهديدات التي تتعرض لها المنطقة

هل ستتمكن دول آسيا الوسطى من تشكيل تحالف دفاعي؟

تصورات جديدة للتهديدات الناشئة في أذهان قادة المنطقة. في الوقت الحالي، تعتبر المنافسة بين القوى العظمى واحتمال تحول آسيا الوسطى إلى ساحة للمصراعات بالوكالة بينها أكبر تهديد أمني لهذه الدول، نظرًا لأن نظرة القوى العظمى إلى الصراعات بالوكالة أو المنافسة الإقليمية في آسيا الوسطى هي نظرة إقليمية، وهذا السلوك لا يتم تصميمه وإدارته فقط في دولة واحدة ولكن عادة ما يتم في عدة دول، فإنه بالتالي يستلزم عملاً جماعيًا. لذلك فإن هذا التهديد الإقليمي بالضرورة يستلزم مواجهة إقليمية.

وترى وجهات نظر أخرى أن تهديدات آسيا الوسطى في المجال العسكري والدفاعي هي بشكل ملحوظ داخلية وليست خارجية، وبالتالي فهي ليست من نوع التهديدات الدفاعية الكلاسيكية. فهناك عدد كبير من مواطني آسيا الوسطى هم أعضاء في جماعات إرهابية، وقد أعلن ناشيف، رئيس لجنة الأمن القومي الحكومية في قرغيزستان، مؤخرًا عن تنظيم محاولة كبيرة للسيطرة على السلطة في هذا البلد. وفقًا له، كان المهاجمون يسعون إلى شراء ٢٠٠ زري عسكري وحتى الحصول على طائرات بدون طيار، وقد تم إحباط هذا المخطط من قبل هذه اللجنة. وبشكل مماثل، أعلنت لجنة الأمن القومي الحكومية في كازاخستان عن إلقاء القبض على عدد من أفراد القوات المسلحة والمدربين التابعين للجماعات المتطرفة في مدن نور سلطان وشيمكنت وأتيراو وجامبيل. ويبدو أن الشبكات النشطة للتجنيد ليست فقط في طاجيكستان (كما هو مطروح في وسائل الإعلام والرأي العام) ولكن في جميع أنحاء

ترقية للتكامل الإقليمي في المجال الدفاعي والأمني في اتجاه "السلام الأكثر قيمة من أي شيء آخر". والتصورات الأمنية لهذه الفكرة مبنية على تعاريف واسعة مثل مدرسة كوبنهاجن، وتتناول المجالات الوظيفية مثل البيئة والاقتصاد أيضًا. ومع ذلك، لا يزال التركيز على الاستراتيجيات الدفاعية المشتركة في منطقة لا تواجه تهديدًا عسكريًا مباشرًا بشكل حاد، قد ينطوي على بعض الادعاءات الجديدة.

الوقائع/ اجتماعات التشاور لرؤساء دول آسيا الوسطى والأحداث الإقليمية المستقلة الأخرى بين هذه الدول غالبًا ما تكون ذات طابع اقتصادي وسياسي. ومع ذلك، يبدو أن الظروف الجديدة للمنطقة قد فرضت ضرورة التركيز على المسائل الأمنية والدفاعية خارج الاجتماعات وخلف الأبواب المغلقة. ولكن في سياق الاجتماع التشاوري السادس لقادة دول آسيا الوسطى، تم طرح أفكار طموحة مثل تشكيل اتحاد دفاعي مشترك بجديّة. وعلى الرغم من أن رد فعل الدول الأخرى في المنطقة على هذه الفكرة لا يزال غير واضح، لأنه لا يمكن اعتبار طرح هذا الموضوع نتاجًا للواقع اللواتج في المنطقة. يحاول هذا التقرير استكشاف التهديدات الناشئة في آسيا الوسطى والنظر في مستقبل تشكيل هذا الاتحاد الدفاعي المشترك.

التهديدات الأمنية والدفاعية الناشئة

ركزت دول آسيا الوسطى بشكل مكثف على تحديث جيوشها خلال السنوات الأخيرة. وكان حجم الإنفاق العسكري في هذا الصدد ملفتًا للنظر بشكل كبير. فقد أعلن كامبشيبك تاشيف، رئيس لجنة الأمن القومي الحكومية في قرغيزستان، رسميًا أن بلاده أنفقت أكثر من ١,٣ مليار دولار على تحديث الجيش والقوات العسكرية منذ عام ٢٠٢١. وفي كازاخستان أيضًا، وفقًا للتقارير الرسمية، شهدنا نموًا بنسبة ٨,٨٪ في الميزانيات العسكرية هذا العام. وفي أوزبكستان، لا يتم الإعلان عن الميزانيات العسكرية رسميًا، ولكن في التقارير تم الإشارة إلى زيادة قدرها ٢٦٠ مليون دولار في الميزانية العسكرية. ووفقًا لمعهد السلام في استوكهولم، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري للدول الثلاث كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان في العام الماضي ١,٨ مليار دولار. وتظهر هذه النقصات، في ظل أن النمو الاقتصادي هو الأولوية الاستراتيجية للحكومات في المنطقة، وجود تهديدات دفاعية جديدة في المنطقة، أو على الأقل

اجتماعات التشاور لرؤساء دول آسيا الوسطى والأحداث الإقليمية المستقلة الأخرى بين هذه الدول غالبًا ما تكون ذات طابع اقتصادي وسياسي. ومع ذلك، يبدو أن الظروف الجديدة للمنطقة قد فرضت ضرورة التركيز على المسائل الأمنية والدفاعية خارج الاجتماعات وخلف الأبواب المغلقة. ولكن في سياق الاجتماع التشاوري السادس لقادة دول آسيا الوسطى، تم طرح أفكار طموحة مثل تشكيل اتحاد دفاعي مشترك بجديّة. وعلى الرغم من أن رد فعل الدول الأخرى في المنطقة على هذه الفكرة لا يزال غير واضح، لأنه لا يمكن اعتبار طرح هذا الموضوع نتاجًا للواقع اللواتج في المنطقة. يحاول هذا التقرير استكشاف التهديدات الناشئة في آسيا الوسطى والنظر في مستقبل تشكيل هذا الاتحاد الدفاعي المشترك.

ضرورة إنشاء اتحاد دفاعي

طرح الرئيس الكازاخستاني قاسم جومارت توكاييف الحاجة الرسمية إلى إنشاء اتحاد دفاعي لآسيا الوسطى. وأشار إلى "الوضع السياسي-العسكري المعقد" في البيئة المحيطة بآسيا الوسطى كعامل يتطلب اعتماد سياسة دفاعية وأمنية مشتركة لتشكيل معمارية أمنية إقليمية. كما أشار رئيس كازاخستان إلى ظهور تهديدات جديدة لآسيا الوسطى، وشدد على ضرورة التركيز على الإجراءات الوقائية. وأكد توكاييف في هذا الصدد أنه "في الظروف الراهنة التي تشهد بيئة عسكرية-سياسية معقدة حول آسيا الوسطى، برزت الحاجة إلى عمل مشترك في السياسات الدفاعية والأمنية". يعتبر البعض أن فكرة توكاييف مجرد

أخبار قصيرة



المجر تعارض ضرب العمق الروسي بالأسلحة الغربية

أفاد مصدر رسمي مجري أن وزير الخارجية، بيتر سيبارتو، أعرب عن معارضته لاستخدام أوكرانيا للأسلحة الغربية في مهاجمة الأراضي الروسية. وقد وصف الوزير مثل هذه الخطوة بأنها "تصعيد خطير" للنزاع القائم. وأكد المصدر أن المجر تؤيد الحل الدبلوماسي للأزمة بدلاً من الخيار العسكري. كما أشار إلى أن بودابست تتخذ موقفًا فريدًا بين دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث أنها الدولة الوحيدة التي لم ولن تزود أوكرانيا بالأسلحة.



باكستان.. محكمة تأمر باعتقال رئيس وزراء إقليم خيبر بختونخوا

أصدرت محكمة محلية في إسلام آباد أمر اعتقال علي أمين غندابور، رئيس وزراء إقليم خيبر بختونخوا، بعد إلغاء كفالته على قضية حيازة أسلحة وذخائر بشكل غير قانوني. ومن شأن هذا الإجراء أن يدخل الأزمة السياسية في باكستان مرحلة جديدة. في حال قيام الشرطة باعتقال غندابور، قد تدخل الأزمة السياسية في باكستان مرحلة جديدة وأكثر تعقيدًا، خاصة بالنظر إلى دوره في التيار السياسي المهمة في البلاد. يأتي صدور هذا الحكم في وقت يتأثر فيه المشهد السياسي الباكستاني بشدة بالتوترات الداخلية.



اليابان تسعى لإقامة علاقات بين دول مجموعة السبع وطالبان

قال "تاكايوشي كوروموي"، سفير اليابان في كابول، خلال لقائه مع محمد عبد الكبير، نائب رئيس الوزراء السياسي في حكومة طالبان الأفغانية: "إن طوكيو تحترم قيم المجتمع الأفغاني، وبالنظر إلى التقدم الذي أحرزته الهيئة الحاكمة، فإنها تسعى لإقامة علاقات بين دول مجموعة السبع وطالبان". ووفقًا للبيان الصادر عن "القصر الرئاسي"، أكد السفير الياباني على تعزيز العلاقات بين البلدين، مضيفًا أن اليابان تخطط لإنشاء ١٦٥ مدرسة ابتدائية في ٩ ولايات أفغانية. من جانبه، شدد عبد الكبير خلال هذا اللقاء على أن العلاقات بين كابول وطوكيو مهمة للغاية وتصب في مصلحة البلدين، معتبرًا العلاقات مع اليابان جزءًا مهمًا من السياسة الخارجية لطالبان.

علييف: ٨٠٪ من نص اتفاقية السلام مع أرمينيا قد تم الاتفاق عليه



لأرمينيا يتضمن مزاعم ضد السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان. في السنوات الأخيرة، بُذلت جهود

للتوقيع على اتفاقية السلام، وهو تعديل الدستور الأرميني. وفقًا لعلبييف، فإن الدستور الحالي

أعلن إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، خلال الاجتماع السنوي الستين للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، عن تقدم ملحوظ في محادثات السلام مع أرمينيا. وفي هذا الاجتماع، الذي عُقد تحت عنوان "دور أذربيجان في الظروف الجيوسياسية الجديدة"، صرح علييف بأن حوالي ٨٠٪ من نص اتفاقية السلام مع أرمينيا قد تم الاتفاق عليه. كما أشار علييف إلى مسألة تحديد الحدود المشتركة بين البلدين بدقة، قائلاً إنه من أصل ١٣٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة، تم تحديد

١٠٠٠ كيلومتر بشكل كامل. وأكد على أهمية هذه الخطوة في سبيل إرساء سلام دائم في المنطقة، معربًا عن أمله في التوصل إلى اتفاقية سلام نهائية مع استمرار المفاوضات. من جانبه، كان نيكول باشينيان، رئيس وزراء أرمينيا، قد أعلن سابقًا أنهم توصلوا إلى اتفاق بشأن ١٣ بندًا من أصل ١٧ بندًا في اتفاقية السلام مع جمهورية أذربيجان. واقترح التوقيع على البنود المتفق عليها والمصادقة عليها بشكل منفصل، مع استمرار المفاوضات حول البنود المتبقية. من ناحية أخرى، وضع رئيس جمهورية أذربيجان شرطًا مسبقًا

عديدة للوساطة بين البلدين من قبل دول مختلفة، بما في ذلك روسيا والاتحاد الأوروبي، لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة حتى الآن.

منذ العام الماضي، بدأ الطرفان مفاوضات مباشرة لترسيم الحدود. وفي إطار هذه المفاوضات، أعلن في أبريل من العام الحالي أن أربع قرى لم تكن تحت سيطرة جمهورية أذربيجان ومناطق معينة قد أعيدت إلى أرمينيا.

إن التقدم في محادثات السلام بين جمهورية أذربيجان وأرمينيا يشير إلى انفراجة جديدة في العلاقات بين البلدين. ومع ذلك، لا تزال الخلافات القائمة حول بعض القضايا الرئيسية تشكل عائقًا أمام التوصل إلى اتفاقية سلام دائمة.